EYAD REDA
إيـــاد رضـــا
محـامـون ومـسـتـشـارون قـانـونـيـون
Lawyers & Legal Consultants

لمحة مختصرة عن نظام الإمتياز التجاري

خبراير ٢٠٢٣

خلفية صدور النظام

- تمر المملكة العربية السعودية بتحولات اقتصادية على عدة أصعدة، ومنها النظامي الذي شمل إصدار عدد من الأنظمة الجديدة المرتبطة والمؤثرة بالشأن الاقتصادي عموماً وبالقطاع التجاري على وجه الخصوص. ومن ذلك صدور نظام الامتياز التجاري ("النظام") الذي تم نشره في صحيفة أم القرى في العدد (4802) بتاريخ 24 صفر 1441هـ بموجب المرسوم الملكي رقم (م/22) وتاريخ 09 صفر 1441هـ، والذي سيدخل حيز التنفيذ بعد مائة وثمانون يوماً من تاريخ نشره. على أن تصدر اللائحة التنفيذية للنظام خلال مائة وثمانون يوماً من تاريخ نشر النظام.
- جاء النظام مكوناً من (27) مادة، ومستثنياً اتفاقيات الامتياز السارية قبل نفاذ النظام من تطبيق بعض أحكامه، خاصة المتعلقة منها بتسجيل الاتفاقية والشروط الواجب توافرها في اتفاقيات الامتياز وقيود الإفصاح وما يترتب على ذلك.

ماذا يعني صدور نظام للامتياز التجاري؟

- إن ممارسة أعمال الامتياز التجاري في المملكة العربية السعودية يضاهي مثيلاتها في باقي الدول المتقدمة اقتصادياً، ويحظى الامتياز التجاري في المملكة بتطبيقات واسعة، إلا أنه لم يتم تنظيمه بموجب نظام مستقل واقتصر ذلك على عدد من المواد في نظام الوكالات التجارية.
- ونظراً لتأثير الامتياز التجاري اقتصادياً وحجم تطبيقاته في المملكة، فقد استشعرت المملكة – في ظل التحولات الاقتصادية واعتماد رؤية 2030م – إلى إصدار نظام مستقل يُعنى بتنظيم مسائل الامتياز التجاري.
- وعليه، فقد جاء النظام لينظم العلاقة بين أطراف اتفاقيات الامتياز، ويبين أهم حقوق أطرافه، ويشجع على الشفافية، بما ينعكس إيجاباً على بيئة ممارسة أعمال الامتياز من حيث تعزيز الثقة وتشجيع الاستثمار فيه.

ماهي الحقوق التي أكدتها نصوص النظام لصاحب الامتياز؟

إلزام مانح الامتياز

بإعادة شراء الأصول المادية المستخدمة حصرا في أعمال الامتياز التي قام صاحب الامتياز بشرائها منه أو من غيره بناء علىً توجيهاته، وذلك خلال (ستين) يوما من تاريخ طلب صاحب الامتياز. وتكون إعادة الشراء بثمن لا يقل عن الثمن الذي دفعه صاحبً الامتياز مخصوما منه مقدار استهلاك أي معدات أو تجهيزات من هذه الأصول، ويحتسب مبلغ الاستهلاك وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها والممارسات المحاسبية السابقة لصاحب الامتياز، **وذلك في حالتين:**

الأولى/

إنهاء اتفاقية الامتياز لسبب غير مشروع.

الثانية/

عدم الرغبة في تجديد العقد أو تمديده لسبب غير منصوص عليه في النظام.

هيكلة النظام

إلزام مانح الامتياز

بتعويض صاحب الامتياز عن أي خسارة تكبدها لتأسيس أعمال الامتياز في المملكة أو الاستحواذ عليها أو تشغيلها، وأي ضرر آخر لحق به بسبب إنهاء اتفاقية الامتياز لسبب غير مشروع. هذا مع وجود ما يسمى بالتقادم والذي يعني تحديد مدة زمنية لا تسمع الدعوى القضائية من المدعي بعد مرورها، وهي ثلاث سنوات من تاريخ إنهاء اتفاقية الامتياز لسبب غير مشروع.

حقوق مانح الامتياز

جاءت النصوص النظامية التي تكفل حقوق صاحب الامتياز بصيغة آمرة، أي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها جزئياً أو كلياً حتى مع موافقة صاحب الامتياز. ويستثنى من ذلك الاتفاق على تسوية نهائية مع مانح الامتياز.

أبرز أحكام النظام

التنازل عن اتفاقية الامتياز

التنازل عن اتفاقية الامتياز حق لصاحب الامتياز بعد الحصول على موافقة مانح الامتياز الذي لا يجوز له الاعتراض على ذلك إلا في حالات محددة، جاءت كالتالي:

- ترجح عدم كفاية الموارد المالية اللازمة لتنفيذ التزامات اتفاقية الامتياز.
- عدم قدرة المتنازل له على استيفاء متطلبات التنازل أو المعايير المعتمدة من مانح الامتياز إذا لم يوافق المتنازل له -كتابة- على تحمل التزامات صاحب الامتياز بموجب اتفاقية الامتياز من تاريخ التنازل عنها.
- إذا لم يسدد صاحب الامتياز أي مقابل مستحق عليه لمانح الامتياز.
- أي حالة أخرى تحددها اللائحة.

التمديد أو التجديد

مالم تنص اتفاقية الامتياز على آلية التجديد أو التمديد، فإن رغبة التجديد أو التمديد للاتفاقية يجب أن تكون كتابية قبل مائة وثمانون يوماً من تاريخ انتهاء مدة الاتفاقية الأصلية أو المجددة. وبذلك تعتبر اتفاقية الامتياز ممددة بنفس الشروط والأحكام ما لم يتفق الطرفان على تجديدها بشروط وأحكام جديدة. ويجوز لمانح الامتياز رفض التجديد أو التمديد في الحالات التالية:

- تحقق إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة (الثامنة عشرة) من النظام، الخاصة بالأسباب المشروعة للإنهاء.
- عدم دفع صاحب الامتياز المقابل المستحق بموجب اتفاقية الامتياز.
- التنازل عن الامتياز قبل انتهاء اتفاقية الامتياز لشخص مستوفٍ للمعايير المعتمدة لمنح الامتياز.
- توقف مانح الامتياز عن ممارسة النشاط في المملكة.
- عدم استيفاء متطلبات التجديد أو التمديد.

إنهاء اتفاقية الامتياز

- إخلال صاحب الامتياز بالتزاماته الجوهرية المقررة بموجب اتفاقية الامتياز.
- إذا تمت تصفية صاحب الامتياز أو حله، أو تنازل عن أعمال الامتياز أو المنفعة منها لدائنيه، أو تصرف في الأصول المتعلقة بأعمال الامتياز للغير.
- إذا ترك صاحب الامتياز أو توقف طوعا عن ممارسة أعمال الامتياز.
- إذا كان في ممارسة صاحب الامتياز لأعمال الامتياز خطر على الصحة والسلامة العامة.
- إذا ارتكب صاحب الامتياز مخالفات جوهرية لأي من أحكام الأنظمة المعمول بها في المملكة تؤثر سلبا في سمعة أعمال الامتياز.
- أي حالة أخرى تنص اتفاقية الامتياز على كونها سبباً مشروعا للإنهاء.

انقضاء اتفاقية الامتياز

الانقضاء يعني إنهاء اتفاقية الامتياز لأسباب خارجة عن إرادة الطرفين، ما لم تنص اتفاقية الامتياز على غير ذلك، وهذه الأسباب هي:

إذا كان صاحب الامتياز شخصاً طبيعياً، تنقضي الاتفاقية بـ

- افتتاح أي من إجراءات نظام الإفلاس.
- فقد الأهلية.
- الوفاة، إلا إذا نصت الاتفاقية على انتقالها للورثة.
- مانع صحي معتبر يمنع من تنفيذ الاتفاقية.

إذا كان صاحب الامتياز شخصاً اعتبارياً، تنقضي الاتفاقية بـ

- التصفية الاختيارية.
- افتتاح أي من إجراءات نظام الإفلاس.
- انقضاء الشخص الاعتباري إلا في حالتي التحول أو الاندماج.

الكيانات الداعمة لتنفيذ النظام

- اللجنة المختصة بإيقاع العقوبات المنصوص عليها في النظام.
- مركز الامتيازات التجارية، الذي يتولى مهام التوعية والدراسة وتسوية الخلافات الناتجة والمترتبة والمتعلقة بالنظام.

تطبيق النظام

- تخضع اتفاقيات الامتياز التي ستبرم مستقبلاً لأحكام المواد المتعلقة بتسجيل اتفاقية الامتياز لدى الجهة المختصة بوزارة التجارة والاستثمار، والشروط الواجب توافرها في كلاً من: مانح الامتياز، اتفاقية الامتياز، وما ينتج عن الإخلال بهذه الشروط من تعويض.

الاستثناء من النظام

- إن اتفاقيات الامتياز السارية قبل نفاذ النظام لا تخضع لأحكام المواد المتعلقة بتسجيل اتفاقية الامتياز لدى الجهة المختصة بوزارة التجارة والاستثمار، والشروط الواجب توافرها في كلاً من: مانح الامتياز، اتفاقية الامتياز، وما ينتج عن الإخلال بهذه الشروط من تعويض.

إخلاء مسؤولية: إن هذه النشرة لا تعد استشارة قانونية، كما أنها لا تحتوي ولا تتضمن كافة الإجراءات القانونية المنصوص عليها في الانظمة والتشريعات ذات الصلة، ويعد الغرض من هذه النشرة تسليط الضوء على أهمية الانظمة والتشريعات ذات الصلة، وأبرز أحكامه، وهي لا تُغني عن الاستشارة القانونية التفصيلية والدقيقة.